القانون الواجب التطبيق على الأحوال الشخصية

أولاً- القانون الواجب التطبيق على الحالة والأهلية:

حسب المادة 10 من القانون المدني الجزائري، "يسري على الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم قانون الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم.

ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في الجزائر وتنتج أثارها فيها، إذا كان أحد الطرفين أجنبياً ناقص الأهلية، وكان نقص أهليته يرجع إلى سبب فيه خفاء لا يسهل تبينه على الطرف الآخر، فإن هذا السبب لا يؤثر في أهليته وفي صحة المعاملة.

أما الأشخاص الاعتبارية من شركات وجمعيات ومؤسسات وغيرها يسري على نظامها القانوني قانون الدولة التي يوجد فيها مقرها الاجتماعي والرئيسي والفعلي.

غير أنه إذا مارست الأشخاص الاعتبارية الأجنبية نشاطاً في الجزائر فإنها تخضع للقانون الجزائري".

أي أخضع المشرع الجزائري كل من الحالة والأهلية لقانون الجنسية.

1- القانون الواجب التطبيق على الحالة:

تشمل حالة الشخص مجموعة الصفات المتعلقة بالتعريف بالشخص نفسه (الاسم، الموطن)، والمتعلقة كذلك بمركزه من أسرته كالزواج والطلاق والنفقة والميراث....، وتشمل أيضاً الصفات المتعلقة ببيان مركزه من دولته والتي تحدد عن طريق الجنسية، وتسمى بالحالة العامة.

ولما كانت الحالة العامة ليست مجالاً لتنازع القوانين لأن كل دولة تنفرد ببيان من هم مواطنيها بموجب قانون جنسيتها، فإنها تخرج من نطاق حكم المادة 10 ق.م.ج⁽¹⁾.

وقد اخضع المشرع الجزائري حالة الأشخاص المدنية لقانون الجنسية بموجب المادة 10 الفقرة 01 من القانون المدني الجزائري بمعنى انه الحالة تخضع إلى قانون جنسية الشخص الطبيعي ما لم يتعارض قانون الجنسية مع النظام العام للدولة المعروض عليها النزاع ، التي تنقسم إلى:

أ- حالة الشخص الطبيعي:

حالة الشخص الطبيعي هي مجموع الصفات التي تحدد ذاته وتحدد مركزه القانوني من أسرته، وتسمى بالحالة المدنية، وتشمل هذه الصفات كون الشخص ذكر أو أنثى، متزوج أو أعزب أو مطلق أو أرمل، أبا أو ابنا، بالغ أو قاصر ، سليم العقل أو مصاب بعاهة إلى غير ذلك من الصفات.

ويتم تحديد حالة الشخص بناء على قانون جنسيته، أي أن القانون الواجب التطبيق على الحالة هو قانون جنسية الشخص محل النزاع، وهذا طبقاً لنص م 10 ق.م.ج التي تنص على تطبيق قانون البلد الذي ينتمي إليه الشخص فيما يخص الحالة والأهلية، وهو يطبق على الجزائريين والأجانب، هذا فيما يخص الشخص الطبيعي يطبق على حالته قانون جنسيتهم لان قاعدة الإسناد الجزائرية تخضع الحالة إلى قانون جنسية الشخص الطبيعي ما لم يتعارض قانون الجنسية مع النظام العام للدولة المعروض عليها النزاع.

ب- حالة الشخص المعنوي:

بالنسبة لحالة الشخص المعنوي فقد نصت المادة 10 فقرة 3 من القانون المدني "أما الأشخاص الاعتبارية من شركات وجمعيات ومؤسسات وغير ها، يسري على نظامها القانوني

(1) - أعراب بلقاسم، المرجع السابق، ص.193.

قانون الدولة التي يوجد فيها مقرها الاجتماعي الرئيسي والفعلي. غير أنها إذا مارست الأشخاص الاعتبارية الأجنبية نشاطا في الجزائر فإنها تخضع للقانون الجزائري".
من خلال ما سبق يتضح أن المشرع قد أخذ بمعيار الإدارة الفعلي والرئيسي لتحديد القانون الواجب التطبيق على الأشخاص المعنوية بمعنى قانون البلد الذي يوجد فيه المقر الرئيسي والفعلي، أما إذا كان مقر الإدارة الرئيسي والفعلي للشخص المعنوي موجودا في الخارج ويمارس نشاطا في الجزائر فإنه يخضع في ممارسة هذا النشاط للقانون الجزائري باعتباره قانون محل ممارسة النشاط.

ثانيا - الأهلية:

المقصود بها أهلية الأداء وتتمثل في صلاحية الشخص في التعبير عن إرادته تعبيراً يعتد به القانون، ويعني صلاحية الشخص لإجراء التصرفات القانونية و هي ترتبط بالإدراك والتمييز والقدرة على التعبير عن الإرادة⁽¹⁾.

أسندت الأهلية في التشريعات اللاتينية والعربية إلى قانون الجنسية و هذا حسب المادة 10 ق.م.ج، وينصرف حكم المادة على أهلية الأداء العامة التي ترتبط بسن الرشد فهذا القانون يحدد سن الرشد وعوارض الأهلية (الجنون ، السفه ، العته ، الغفلة) وتبين متى يكون الشخص فاقداً للأهلية أو ناقصاً أو كاملاً، وما هي التصرفات التي يجوز لناقص الأهلية القيام بها وحده وما لا يستطيع القيام به ومتى يعتبر الصبي مأذوناً له بإدارة أمواله ، كما يحدد القانون الشخصي الجزاء المترتب على فقد الأهلية ونقصها والبطلان نوعه ومن له الحق التمسك به والمدة ودعوى البطلان.

أما أهلية الأداء الخاصة فهي التي تقوم على اعتبارات أخرى غير التمييز ، والتي يستلزم لتوافرها شروط خاصة، كضرورة حصول الزوجة على إذن زوجها للتصرف في مالها، كما هو الحال في بعض الأنظمة الخاصة ، أو حماية الأسرة أو الورثة ومن ثم تخضع للقانون الذي

(1) - بشور فتيحة، المرجع السابق، ص.30.

بحكم العلاقة القانونية بين الطرفين مثل عدم أهلية رجال القضاء لشراء الأموال المتنازع عليها بأسمائهم أو بأسماء مستعارة إذا كانت الأموال تدخل في اختصاص الدائرة القضائية التي يمارسون، وليست هذه هي الأهلية المقصودة بحيث تخضع للقانون الذي يحكم التصرف ذاته. وبالتالي يمكن القول أن أهلية الوجوب ليست هي المقصودة والتي ترتبط بالشخصية القانونية فتنسب للإنسان منذ ولادته وتخضع للقانون المختص بالحق المراد اكتسابها.

القانون الذي يحكم الأهلية في القانون الجزائري:

أسند القانون الجزائري الأهلية إلى قانون الجنسية تطبيقاً لنص المادة من القانون المدني السابق ذكرها ، وبالتالي يسري قانون الجنسية على الجزائر بين حتى ولو كانوا متواجدين في دولة أجنبية وفي المقابل يسري على الأجانب المتواجدين في الجزائر قانون جنس تهم فيما يتعلق بالأهلية هذا الأصل العام حسب الفقرة 1 من المادة 10.

الاستثناء الوارد على خضوع الأهلية لقانون الجنسية:

وضع المشرع في الفقرة الثانية من المادة 10 ق.م.ج استثناء بقولها " ومع ذلك ففي التصرفات المالية التي تعقد في الجزائر وتنتج آثارها فيها إذا كان أحد الطرفين أجنبياً ناقص، وكان نقص أهليته يرجع لسبب فيه خفاء لا يسهل تبينه على الطرف الآخر، فإن هذا السبب لا يؤثر في أهليته وفي صحة المعاملة".

طبقاً لهذا الاستثناء تخضع الأهلية لقانون القاضي الجزائري (للقانون الجزائري) وليس لقانون جنسية الشخص الأجنبي ولكن لا بد من توافر الشروط التالية⁽¹⁾:

- أن يكون التصرف الذي أبرمه الأجنبي من التصرفات المالية.

- أن يبرم هذا التصرف في الجزائر وينتج آثاره فيها.

(1) - أعراب بلفاسم، المرجع السابق، ص.202.

- أن يكون الأجنبي كامل الأهلية طبقا للقانون الجزائري وناقص الأهلية طبقا لقانونه.

- أن يكون الطرف الثاني الذي تعاقد مع الأجنبي وطنيا أي جزائريا ويفهم ذلك بمفهوم المخالفة بقولها إذا كان أحد الطرفين أجنبيا.

- أن يكون نقص الأهلية راجع لسبب فيه خفاء يتعذر على المتعاقد الجزائري تبينه، فيشترط فيه حسن النية ولا يعلم فعلا نقص الأهلية ويقاس ذلك بمعيار الرجل العادي.